

مراجعة البحوث المتعلقة بالعنف

المبني على أساس النوع الاجتماعي
في لبنان

ملخص تنفيذي

تنفيذ
"الثقافة من أجل التغيير" (EfC)



مركز وفريق البحث

«الثقافة من أجل التغيير» (Efc)

«الثقافة من أجل التغيير» (Efc) هي شركة مستقلة للاستشارات والأبحاث، متخصصة في:

- التعليم (ما قبل المدرسة فصاعدا والتعلم مدى الحياة)
- التنمية (الشراكات، فعالية المعونة، الحوكمة)
- المعلومات ونظم المعلومات
- حقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين، الإدماج

تتولى شركة «الثقافة من أجل التغيير»:

- تحليل الاستراتيجيات والسياسات
- تقييم الأداء
- بناء القدرات والمؤسسات
- اجراء الدراسات والأبحاث

تتمثل مهمتنا في دعم التغيير الثقافي والاجتماعي الإيجابي. نعمل على توعية ومساعدة الناس والمنظمات لتمكين أنفسهم، عبر توفير الخدمات الاستشارية المحترفة للمستفيدين، والأبحاث المتينة والإدارة الناجحة للمشاريع.

الموقع الإلكتروني للشركة: www.efc.co.uk

الهاتف: ٣٣٧٠ ٢٤٧ ٢٠٧ ٠٠٤٤

البريد الإلكتروني: info@efc.co.uk

فريق البحث

لويز وذيريدج: باحثة لديها أكثر من ٦ سنوات من الخبرة في مجال النوع الاجتماعي والتنمية الدولية. كما أنها عضو بدوام كامل في فريق عمل الشركة.

الدكتورة جنان أسطه: طبيبة في الجامعة الأميركية في بيروت - المركز الطبي، لديها خبرة كبيرة في مجال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان.

الخلفية

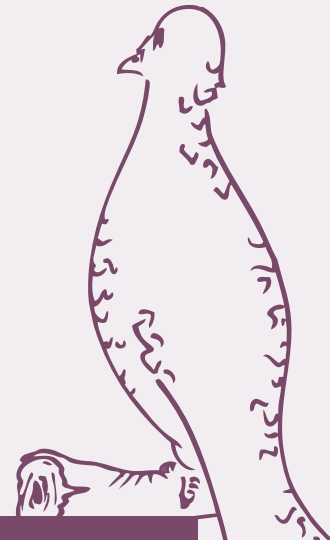
يعكس العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في العالم عدم المساواة بين الرجال والنساء ويرسخه. تندرج هذه المراجعة للأبحاث المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان ضمن الاتفاقيات الدولية التي تشمل على سبيل الذكر لا الحصر:

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW , 1979)

- إعلان القضاء على العنف ضد المرأة (DEVAW , 1993)

- الاتفاقيات المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD , 1994)

يعتبر العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، بشكل متزايد، ظاهرة ذات أهمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، «متجذرة في علاقات القوى الموجودة، الجنسانية، الهوية الذاتية، بنية المؤسسات الاجتماعية». يستمر انتشار المعرفة والفهم لجوانب كثيرة من هذه المشكلة في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدليل العدد المتزايد من الدراسات والأبحاث التي أجريت حول هذا الموضوع في السنوات القليلة الماضية. وقد قام عدد قليل من البلدان (بما فيها الأردن ومصر وفلسطين وتركيا) بإجراء دراسات استقصائية على نطاق واسع تمحورت حول مدى انتشار العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي والمواقف حياله، وأجرى البعض الآخر منها، بما فيه لبنان وسوريا، دراسات حول انتشاره ضمن مجموعات معينة من النساء. وقد أبرزت دراسات من مصر وفلسطين ولبنان والمملكة العربية السعودية المضاعفات المرتبطة بالعنف وتأثيرها الضار على الحالة النفسية والجسدية والإنجابية للمرأة؛





يتمتع صندوق الأمم المتحدة للسكان بوصاية عالمية من أجل تعزيز حقوق كل من الرجل والمرأة والطفل في التمتع بحياة تتسم بالصحة وتكافؤ الفرص بما فيها ضمان كرامة كل فتاة وامرأة واحترامهما. إن برامجه متداخلة القطاعات وتشمل على سبيل المثال الصحة الإنجابية وصحة الأم والتعليم وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

يتميز السياق الوطني في ما يتعلق بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي بسمات عدة:

(أ) يسלט إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة للسنوات الخمس ٢٠١٠-٢٠١٤ الضوء على العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي باعتباره أحد المجالين الاثنين الأوليين في إطار هدف الامم المتحدة المتعلق بالنوع الاجتماعي في لبنان.

(ب) وزارت الصحة العامة والشؤون الاجتماعية معنيتان على حد سواء بقضايا العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، أما وزارت التربية والتعليم العالي فهما معنيتان بإزالة التمييز بين الجنسين في الكتب المدرسية والمواد التعليمية الرسمية.

(ج) انضم لبنان الى وبدأ العمل على اتفاقياته الدولية بما فيها اتفاقية CEDAW.

(د) وضعت استراتيجية وطنية للمرأة في العام ١٩٩٦، وتحدث «المرأة تحت الاحتلال» واحدة من تسعة مجالات أولوية في عملها.

(هـ) تعهدت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بتقديم المشورة العامة والدعوة إلى تمكين المرأة. وهي حاليا تتقح استراتيجية المرأة (أعلاه) لدمج العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

(و) يتشارك العديد من المنظمات غير الحكومية لمكافحة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

(ز) لا توجد حاليا أي خطة عمل وطنية موضوعة من قبل الحكومة في لبنان لقضية العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، ويلاحظ نقص عام في التنسيق طويل الأجل والتخطيط والعمل.

وعلى الرغم من عدم وجود خطة عمل وطنية حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، ينص الإعلان الوزاري للحكومة الحالية على ضرورة معالجة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في سياق تمكين المرأة. كما يمثل مشروع قانون حماية النساء من العنف المنزلي، والذي وافق عليه مجلس الوزراء في نيسان/أبريل عام ٢٠١٠، والذي أحيل الآن الى مجلس النواب للمصادقة عليه، تقدما أيضا. يتضمن مشروع القانون «أي عمل من أعمال العنف في الأسرة الذي يحدث ضد المرأة لأنها من النساء ويرتكبه أحد أفراد الأسرة، والذي قد يؤدي إلى

على رغم البيانات المحدودة المتاحة إقليميا، من الجدير بالذكر أن:

(أ) العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي منتشر على نطاق واسع (بأشكال مختلفة)؛

(ب) يقع الإنتشار المعلن عن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي ضمن الاطار المبلغ عنه في جميع أنحاء العالم؛

(ج) نسبة قبول العنف، وبخاصة العنف الزوجي، مرتفعة؛

(د) معظم الضحايا لا يطلب المساعدة، وبخاصة المساعدة الرسمية، وتحول عقبات كبيرة دون طلب المساعدة بما فيها ندرة الأماكن الآمنة والمتاحة والفعالة للحماية والتدخل.

وعلى الرغم من هذه الخصائص، لم يتم الاعتراف بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي كمشكلة رئيسة في جميع بلدان المنطقة. فمن أصل ٢٢ دولة عربية، صادقت ١٧ دولة فقط على اتفاقية CEDAW، وحتى ضمن الدول التي صادقت عليها، تبذل الجهود لمكافحة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي محدودة للغاية. أجرى مؤخرًا المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية خريطة للأنشطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة. وقد وجد أن نماذج العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي تختلف من بلد إلى آخر، وتشمل الاعتداء الجسدي والعنف والتحرش الجنسي والعنف اللفظي والزواج المبكر وخيانتان البنات.

صادق لبنان على اتفاقية CEDAW في العام ١٩٩٦. ينص الدستور اللبناني على أن جميع الرجال والنساء متساوون أمام القانون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية على قدم المساواة وهي ملزمة بالقدر نفسه من الواجبات العامة دون أي تمييز (المادة ٧). لا يتوافق قانون على المستوى الوطني للعمر الأدنى عند الزواج أو سن الرشد. تحكم محاكم دينية، غير مدنية، الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية بما فيها الزواج والطلاق والميراث.

إن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي سائد في لبنان بأشكال مختلفة، بما فيه العنف الزوجي/المنزلي، البدني، الجنسي، النفسي. قُدرت المنظمات غير الحكومية العاملة مع النساء المعنفات أن ما يقارب ٨٠ في المئة من النساء ضحايا العنف المنزلي هن أيضا ضحايا العنف الزوجي.

في عام ٢٠٠٨، بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان في لبنان، بدعم من الحكومة الإيطالية، مشروعًا يمتد على سنتين ويهدف إلى النظر في دمج ومأسسة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في التخطيط الوطني والتنمية. يشكل هذا المشروع أحد أنشطة عدة منقذة في إطار خطة وطنية يتم تنفيذها من قبل الصندوق وشركائه حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، مع إعطاء الأولوية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١.

الهدف

تمثل الهدف من هذه المهمة في ما يلي :

«تحديد، تجميع، مراجعة كل الدراسات والأبحاث - النوعية والكمية - التي أجريت في لبنان خلال الخمس عشرة سنة الماضية والمتعلقة بالوقاية من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي والحماية منه» (صندوق الأمم المتحدة للسكان، البنود المرجعية للمهمة).

تمثل الغرض في تحقيق انطباع شامل حول الأبحاث المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان. للوصول إلى هذا الغرض، تم تحديد أهداف هذه المهمة على الشكل التالي:

(أ) إعداد قائمة بالأبحاث المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان؛

(ب) وضع فهرس لخلاصات موجزة عن الأبحاث المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي استناداً إلى مجموعة من المعايير المتفق عليها؛

(ج) تحديد الفجوات البحثية واقتراح جدول أولويات الأبحاث المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي على المستويين الوطني ودون الوطني.

تحددت محصلة المهمة في صياغة تقرير ووضع دليل يشمل كل الدراسات البحثية حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان، باللغتين الانكليزية والعربية.

أذى أو معاناة للأنتى، جسدي، نفسي، جنسي، اقتصادي، بما فيه التهديد بأفعال من هذا القبيل، سواء حدث داخل منزل الأسرة أو خارجه» (المادة ٢، الفقرة ٢). ان الحكومة ملتزمة اعتماد خطة عمل لاستكمال مناقشة مشروع القانون ووضع سياسات لمكافحة الاتجار بالنساء والعمل القسري للأطفال واستغلالهم جنسياً.

ان المجتمع المدني ناشط جدا في لبنان. أجريت دراسات عدة من قبل الباحثين الاجتماعيين حول الناجين من العنف وأثر العنف على صحة الضحية ونفسيتها. وقد أجري معظمها من قبل المنظمات النسائية التي استخدمت النتائج لكسب التأييد حول إصلاحات اجتماعية وتشريعية. تشدد الحكومة على دور الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وعلى ضرورة توسيع صلاحياتها ودورها في الإسهام في تقديم مقترحات لسياسات وطنية في مجال القضاء على التمييز ضد المرأة وتنفيذها.

بدأت في السنوات الأخيرة الدراسات حول انتشار العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. تكشف الأبحاث التي أجريت منذ عام ٢٠٠٠ على سبيل المثال، أن ٣٥ في المئة من النساء اللواتي يقصدن مرافق الرعاية الصحية الأولية أبلغن أنهن تعرضن للعنف المنزلي،^٧ وأن ١٦ في المئة من الأطفال تعرضوا لاعتداء جنسي مرة واحدة في حياتهم.^٨ بيد أن هذه النسب لا تعكس بشكل ملائم حجم المشكلة، كما لا يتوافر استقصاء سكاني وطني حول مدى انتشار العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان.



المنهجية وسير العمل

شمل الدليل ١٠٥ دراسة، كتب كلها بعد العام ١٩٩٥. لقد تم جمع وثائق أكثر من تلك الواردة في هذا الدليل لأن المعلومات المرتبطة ببعضها لم تكن كافية لاكمال ما لا يقل عن نصف المطلوب من التفاصيل الببليوغرافية، كما أن بعض الأبحاث لم يعتمد مقارنة النوع الاجتماعي لتحليل النتائج التي توصل إليها.

تمت المراجعة الأولى للوثائق باللغة الاصلية (العربية أو الانكليزية أو الفرنسية)، ونوقشت في اللغة الإنجليزية، وتمت صياغة الملخصات باللغتين العربية والإنكليزية. وجهت الدعوة إلى المؤلفين، حيثما أمكن، لانتاج ببليوغرافيا خاصة بهم في الدليل وكتابة ملخص خاص بهم (في حال عدم توافره في الأساس). وقد ذكر في الدليل ما إذا كان الملخص قد كتب من قبل الكاتب نفسه.



المشاورات مع الجهات المعنية

إثر مراجعة سريعة للأدبيات، تم تحديد الجهات المعنية الرئيسية في لبنان لاجراء مشاورات ومزيد من التقصي. وبالتزامن مع المراجعة الجارية للأبحاث، جرت مقابلات وجهها لوجه ومراسلات هاتفية وعبر البريد الإلكتروني مع الجهات المعنية الرئيسية. تمحورت الاسئلة حول رأيها حيال قضايا من بينها حجم، مجالات المواضيع والمنهجيات المشتركة للأبحاث المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان، القيود والفرص المتاحة للقيام بأبحاث حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان، النتائج والآثار المترتبة على البحث.

خلال شهر اذار- ايار ٢٠١٠، تم وضع قائمة بـ ٨٠ مساهما/جهات معنية بالبحث حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان بما فيها المنظمات غير الحكومية اللبنانية والمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والوزارات والأفراد. أعطت هذه الجهات أو دلت المراجعين على غالبية الوثائق المدرجة في الدليل.

في إطارالمقاربة القائمة على المشاركة والتعاون في المراجعة، نظم الخبراء الاستشاريون مجموعة بؤرية واحدة مؤلفة من أشخاص تمّ تحديدهم لتعزيز فهمنا للوضع القائم، التحديات، الثغرات، الاحتياجات، التوصيات الصادرة عن الباحثين والمنظمات المعنية والأفراد ذات الصلة بالبحث حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان. قدمت المجموعة البؤرية أفكارا حول الحاجة إلى بعض التوصيات الواردة لاحقا في هذا التقرير.

تندرج منهجية العمل المتفق عليها في ثلاثة عناصر متميزة هي : مراجعة مكتبية وتحليل الوثائق؛ مشاورات مع الجهات المعنية؛ تطوير الأدوات وتأتي صياغة التقرير كمرحلة نهائية لهذه المهمة.



المراجعة المكتبية وتحليل الوثائق

تتمثل المقاربة في ضرورة فهم أنواع وأهداف ومنهجيات وبرامج ونتائج الأبحاث المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان، من خلال الأبحاث والدراسات القائمة والمشاورات التشاركية مع الجهات المعنية. يواجه الباحثون في العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي العديد من التحديات المنهجية والأخلاقية وحساسية البيانات، التي تقدر تأثيرها على الأبحاث نفسها وعلى جمع هذه الوثائق ومراجعتها. ان الكثير من الأبحاث في لبنان غير منشور و/أو حساس للغاية.

يعني «البحث» في هذه الدراسة، أي وثيقة منشورة أو غير منشورة بما فيها مراجعة دراسة، مقالة، ورقة أو كتاب، من قبل أكاديميين، منظمات غير حكومية، منظمات حكومية مثل دائرة وزارية، وكالة تابعة للأمم المتحدة أو مؤسسة بحثية.

تمّ جمع وتحليل ١٥٠ وثيقة من خلال تقصي على الصعيدين الوطني والعالمي متضمنا مشاورات مع الجهات المعنية ومتابعة المراجع. لم يكن من شأننا تقدير أو تقويم نوعية الأبحاث التي تم جمعها أكثر من كونها متصلة ب/وفي متناول هذه المراجعة .

العقبات والعوامل الميسرة

تطوير الأدوات

تم جمع الوثائق من المراجعة المكتبية وتحويلها الى محفوظات الكترونية وتسجيلها على نحو منتظم في قاعدة بيانات تحتوي على معلومات بيليوغرافية أساسية (العنوان، المؤلف، تاريخ النشر، الشركاء، الاهداف، الفئة السكانية المستهدفة، اللغات، عناوين مواقع على شبكة الإنترنت).

بعد جمع الوثائق والتشاور مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، تمت إضافة تفاصيل الى المعلومات البيليوغرافية من اجل فحص الدراسات البحثية باستمرار ومقارنتها. شملت هذه الجوانب التحليلية : نوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، عمر الفئة السكانية المستهدفة، خصائص اخرى للفئة المستهدفة، منهجية البحث.

يرافق كل وثيقة ملخص قصير. تهدف هذه الملخصات الى تسليط الضوء على الأهداف والاستنتاجات الرئيسية للبحث مع إشارة خاصة إلى العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان. تمت الإشارة في الدليل إلى كون كاتب الملخص هو المؤلف أو مستشار الدراسة. يتحمل فريق المراجعة المسؤولية الكاملة عن هذه الملخصات الواردة في اللغتين العربية والانكليزية.

تم ترميز كل وثيقة للمراجعة السريعة. ثم رتبنا هذه الوثائق بطريقة الترتيب نفسها المعتمدة في التقرير والدليل. استنادا إلى المراجعة والدليل والملخصات، يقدم الاستشاريون هذا التقرير.

واجهت فريق المراجعة العقبات التالية

- استغرق جمع الوثائق وقتا طويلا- يمكن أن يكون الطرف المعني بطيئا بالرد، كما أن جمع الوثائق والتحليل المتقدم للوثيقة استهلكا وقتا أكثر مما كان متوقعا.
- عدد قليل من الدراسات البحثية المنتجة في لبنان متوافر إلكترونيا أو على الإنترنت، ما يقيد التبادل وسهولة الوصول الى المراجع إلى حد ما.
- الكثير من الأبحاث غير منشور أو غير متوافر في المكتبات، وبالتالي يصعب الوصول إليه.
- أكثر الابحاث مكتوب فقط باللغة العربية، والقليل من الدراسات موجود باللغة الإنكليزية أو الفرنسية.
- كان تبادل التعلم والبيانات بين الشركاء في المشروع مقيدا قليلا من حيث أن مهمة تحليل الوضع لم تستطع أن تضيف معلومات إلى هذه المهمة لأنها لم تكتمل بعد.
- وسع تزايد تنوع الأساليب المستخدمة في تجميع الأبحاث - ليس استعراض الأدبيات فحسب، بل أيضا المقابلات، المجموعات البؤرية، الاستبيان- التركيز الأساسي في التحليل.



أبرز النتائج والاستنتاجات

يبدو التطور العام للبحث واضحاً من البداية مع تسليط الضوء على المشكلة (منذ أكثر من عشر سنوات إلى حينه) للنظر في ما يمكن عمله لمعالجة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، إلى التأمل في ما تم إنجازه، ومحاولة تسليط الضوء على أفضل الممارسات والثغرات والاحتياجات الناشئة.

يتمثل معظم السياقات المشتركة بين البحوث عن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في إطاره القانوني أو الاجتماعي. وقد برزت في الأونة الأخيرة أدلة من الباحثين تستهدف التأثيرات الواسعة النطاق وطويلة الأمد للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، من خلال علامات واضحة على حدوث انتهاكات إلى الآثار الكامنة للانتهاكات النفسية والاقتصادية والقانونية التي لها إرث دائم.

تناول معظم الأبحاث نساء معنفات معروفات، قدامن أنفسهن للمنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية كعينة للدراسة ومواضيع للبحث. تمثل أولئك النساء عينات انتقائية تركز على المرأة. ومع ذلك، لا تزال هناك دراسات قليلة جداً معنية بالجناة من الذكور أنفسهم أو تجارب الرجال وتصورات المجتمع ككل للعنف. وتتجه الأبحاث الأخيرة على نحو متزايد إلى استهداف كل النساء في المجتمع ليشكلن عينة البحث، مع احتمال الاستفادة من أنواع وحجم النتائج في المستقبل.

ما يظهر في ملخص النتائج أن العديد من الباحثين لم ينظر في الجانب الأساس من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي : الديناميات بين الرجل والمرأة، وبخاصة بين الأزواج والزوجات. ويمكن القول أن الباحثين يعملون على العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي من خلال الاهتمام الرئيس بالضحية/الناجية في الوقت نفسه، واضعين جانباً القضية الضمنية المتمثلة في النوع الاجتماعي والتي تشمل

يمكن تلخيص العوامل الميسرة على الشكل التالي

- (أ) استخدم الاستشاريون الشبكات القائمة والاتصالات والمعرفة الشخصية لتسهيل عملية جمع الوثائق واتاحة بعض المرونة في جدول المواعيد.
- (ب) تم انتاج الوثائق الكترونياً حيثما أمكن ذلك، واستخدام وسائل المسح والعمل بالنسخ الورقية.
- (ج) نظرا الى أن معظم الأبحاث جديد، كان من الممكن الاتصال بالمؤلف في أغلب الحالات للحصول على التقرير.
- (د) عمل الاستشاريون بثلاث لغات وقسموا العمل وفقاً لقدراتهم في اللغات.
- (هـ) أقام صندوق الأمم المتحدة للسكان اجتماعاً للشركاء الثلاث المنفذة في بيروت. شجع هذا الاجتماع الأطراف المعنية الأخرى والشركاء على تبادل المعلومات وقوائم الإتصالات وتقديم الاقتراحات والمداخلات في مهام الآخرين.
- (و) يركز قسم التحليل على التحليل الوثائقي، مدعماً لصالحه ببيانات نوعية أخرى (تعليقات الكاتب أو المنظمة على سبيل المثال).



الرجال والنساء على السواء . وهناك نقص في الأبحاث المفصلة حول كيفية قيام الأدوار التقليدية للجنسين في لبنان من حيث المظاهر الحالية للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

يتوافر عدد من الدراسات البحثية التشريعية أيضا والذي طرح العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان من منظور حقوق الإنسان. شملت الدراسات لاحقا الأبعاد النفس- اجتماعية من خلال تناول عوامل الخطر، أسباب العدوان، أسباب الاستجابات.

يبدو أن هناك تكرارا كبيرا وازدواجية بين أغراض البحث، التغطية والاستنتاجات، ما يخلق من ناحية كمية كبيرة من الأدلة لأغراض الدعوة وكسب التأييد ويعزز صحة نتائج الدراسة الفردية، ومن ناحية أخرى، من شأن التكرار أن يوجه التمويل الى القيام بالبحث نفسه مرارا وتكرارا، بدلا من النظر في القضايا المتنوعة والجديدة والاحتياجات الملحة والفجوات، وبدلا من البناء على ما تم القيام به. يبدو من عملية اجراء هذه المراجعة للبحوث أن بعض الازدواجية قد يكون راجعا إلى قلة توافر الأبحاث والدراسات (غير المنشورة خاصة)، عدم وجود مركز لتبادل المعلومات حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، عدم وجود مراجع كافية ومراجع في دراسات العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي بشكل عام.

ولما كان التمويل يمثل مشكلة رئيسة بالنسبة إلى الباحثين والمؤسسات الراغبين في إجراء الأبحاث، قد يؤدي تحسين التعاون والتنسيق بين الباحثين إلى تعزيز فرص التمويل والكفاءة وإلى خلق المزيد من فرص أفضل لتلبية احتياجات دراسة السكان والقطاعات.

تميل توصيات الأبحاث إلى أن تكون غامضة تماما - تتطلب وعيا أفضل من ذلك وزيادة الوعي حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في سياق حقوق الإنسان، إصلاحات تشريعية لإرساء المساواة بين الجنسين، تحسين الخدمات. ولا يضع الكثير منها التفاصيل العملية في كيفية تطبيق التوصيات.

مقاربات البحث والترابطات المتعلقة بالسياسات



إنشاء أرضية مشتركة

تبين هذه المراجعة أن هناك حاجة إلى الاستفادة من الخبرات الموجودة، الوعي، المعرفة والتجارب حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان لتطوير مفردات وتعريف ومفاهيم متفق عليها عن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، وفهمها واستخدامها. من المعروف على نطاق واسع أن هذه العملية صعبة. ويتعين على العديد من الجهات المعنية المشاركة في هذه العملية، بما فيها الحكومة، وكالات الامم المتحدة، المنظمات غير الحكومية، الأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية، من خلال خبرات التعاون والمشاركة مثل المجموعات البؤرية أو الدورات المتعلقة بالمسح. يسهل وجود لغة مشتركة بالإضافة إلى مراعاة الاختلاف الثقافي في لبنان، التعرف إلى الثغرات في مجالات المعرفة والحاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. ويتعين أيضا إنشاء أرضية مشتركة على المستوى المناطقي من خلال تبادل الدروس المستفادة والمعرفة المتولدة من البحث والأنشطة ذات الصلة.



تحسين التعاون بين الباحثين

قد يساعد العمل المشترك بين الباحثين على تجنب الازدواجية في الأبحاث بشكل أفضل، تقليل التكرار، تقليل التكاليف وضمان كفاءة التمويل من الجهات المانحة. قد تكون المشاريع البحثية المشتركة بين باحثين اثنين أو أكثر وسيلة فعالة لإجراء دراسات متقاطعة الاختصاصات على العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، على سبيل المثال عبر الرعاية الصحية والاجتماعية، أو التعليم والثقافة، التي هي

واقعية لأن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي يؤثر على كل هذه المجالات في وقت واحد، وفعالة لكسب التأييد ومقترحات تمويل الأبحاث. يمكن أيضا أن يتيسر التعاون بين الباحثين من خلال ورش العمل التدريبية في شأن الممارسات الجيدة في مجال الأبحاث حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، متضمنة ربما في مناهج جامعية مناسبة لما بعد التخرج.



ترجمة الأبحاث إلى سياسات

هناك حاجة إلى «ترجمة» أو نقل نتائج الأبحاث إلى حوار في شأن السياسات والاجراءات الملموسة أي الاصلاحات التشريعية والتدخلات على صعيد الخدمات. يتعلق الأمر بوضع سياسة قائمة على الأدلة. قد يبدأ ذلك بتعزيز واجراء المزيد من الأبحاث الأساسية حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في القطاع الأكاديمي. يمكن ان تساعد الأبحاث متعددة الاختصاصات على وجه الخصوص في جمع مختلف المعنيين بالسياسات من القطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.



القيام بدراسات استقصائية سكانية وطنية بشكل منتظم

يمكن أن تستند هذه الدراسات إلى، أو توضع ضمن استبيانات الأسرة، وأن تجرى دوريا (كل خمس سنوات). قد يتمثل الهدف من الدراسة في مراقبة انتشار العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي ومحدداته وتحديد النتائج وأثر التدخلات على العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. يمكن أدراج هذه الدراسة في الخطة الإحصائية الوطنية الرئيسة لخمس سنوات (التي تجري مناقشتها حاليا) إما بذاتها أو ضمن مسح على نطاق واسع للسكان/المسوح الديموغرافية. ولإجراء دراسة فعالة، يتعين التوافق على المفردات الخاصة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.



رصد وتقويم العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي والتدخلات الخاصة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي

يتعين وضع نظام رصد وطني لضمان جمع منتظم وموثوق للبيانات عن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي من قبل مختلف الجهات المعنية والكيانات، بما

فيها بيانات جديدة يتم جمعها من خلال الأبحاث. قد يتضمن أيضا هذا النظام بيانات من الشرطة والجهزة القضائية والدينية وقادة المجتمع الغائبين إلى حد كبير من الأبحاث حتى الآن. قد يحتاج هذا النظام لجمع البيانات إلى أن يكون متوافقا مع النظم الصحية والاجتماعية والديمغرافية الأخرى، وإلا سيبقى العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي مخفيا وغير موثق وبدون فهم دقيق للمشكلة. قد يدعم نظام فعال صنع المزيد من السياسات القائمة على الأدلة.

هناك حاجة قوية إلى مزيد من تقويم الأبحاث حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي والتدخلات التي تمت نتيجة الأبحاث لمعرفة مدى فعاليتها وكفائها واستدامتها وصلتها بالاستجابة للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. هل الأبحاث ذات نوعية كافية لإنتاج أفعال؟ بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى أن تكون الأبحاث أكثر أهمية بحيث يتم استقدام التدخلات القائمة على الأبحاث من دول الشرق الأوسط الأخرى. على سبيل المثال، ملاجئ النساء : هل هي مفيدة ومقبولة في الثقافة اللبنانية؟ كيف يمكننا تقويم أثرها على المرأة في لبنان؟



إنشاء وتنسيق كيان (لجنة أو مركز) من أجل العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي

قد يكون هذا الكيان مجالا (فعليا أو افتراضيا) حيث الجهات المعنية والأطراف ذات الخبرة أو المهتمة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي يمكنها تبادل المعرفة والممارسات والاحتياجات والأفكار لعمل جديد حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي بما فيه الأبحاث بوصفها عنصرا أساسيا ولكن أيضا كسب التأييد، الدراسات الاعلامية، وضع السياسات الخ. ويمكن لهذه النقطة المركزية أن يعهد لها تطوير موقع الكتروني خاص بالابحاث عن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي والحفاظ عليه وتسهيل الاتصال بين منتجي الأبحاث ومستخدميها. ويمكن أن يتم توسيع هذا الكيان لحمل البيانات الخاصة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، تنسيق التمويل، تخصيص الموارد، رصد الابحاث، إجراء تقويمات مستقلة، إجراء مناقشات حول قضايا العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

الموضوعات لمزيد من البحث

بينت المراجعة أن هناك إقبالا بين الجهات المعنية على مجالات مشتركة ومتفق عليها ذات أولوية من أجل الأبحاث في مجال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. لهذا السبب، فإن الأفكار البحثية التالية جاءت من الاحتياجات والثغرات الواردة في هذه المراجعة للأبحاث، وترد أدناه. وهي تنقسم إلى المجالات الموضوعاتية، مجالات النوع الاجتماعي، دراسة فئات سكانية. لقد تم ذكرها لأنها حاليا في قيد البحث وتشكل مجالات حيوية لتطوير معارف جديدة وزيادة الفهم وتحسين الممارسة من أجل القضاء على العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان.

المجالات الموضوعاتية لمزيد من البحث

(أ) المحددات الاجتماعية - الثقافية للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي

يعنى بها المتغيرات الاجتماعية - الثقافية التي تؤثر على اتجاهات العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي على مر الزمن بما فيها:

- وسائل الإعلام (الوطنية/التلفزيونية الدولية، الراديو، الانترنت، وتصوير الجنسين، الأثر على العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، الخ)
- الهجرة (أثر العائدين اللبنانيين على أدوار الجنسين والتوقعات والعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي؛ أثر الهجرة الوافدة من بلدان الشرق الاوسط وغيرها من السكان على العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي)
- العولمة (بما فيها شبكة الإنترنت)

(ب) تقدير التكاليف والأثر الاقتصادي للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي

ماذا يكلف العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان الفاتورة الوطنية لتوفير الخدمات في جميع القطاعات، الحملات، توفير المعلومات، الخ؟

(ج) تقييم دراسات التدخل

على سبيل المثال:

- ما هي التدخلات لمعالجة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي التي تعمل والتي لا تعمل؟ اجراء تقييم لمراجعة الفعالية المقارنة، الكفاءة، استدامة وأهمية أنواع مختلفة من التدخل (بحسب مختلف فئات المجتمع المحلي)
- أي مؤشرات للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي تنطبق على أي من المجتمعات المحلية
- تقييم أدوات الفحص المستخدمة.
- كم يستغرق من الوقت وكم تبلغ الكلفة للفرد في حال تولت المحاكم قضية عنف مبني على أساس النوع الاجتماعي؟

(د) المنظمات غير الحكومية والعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي

ما هي المعرفة والمواقف والممارسات في مجال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي بين الموظفين الدائمين والمؤقتين في المنظمات غير الحكومية المنخرطة في العمل ضد العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي (بما فيها المنظمات النسائية والمنظمات العاملة مع اللاجئيين والمهاجرين وأي مجموعة وطنية تتعامل مع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في لبنان)؟

(هـ) نظم التعليم والعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي

- هل مدارس لبنان خالية من العنف؟ ما هي أنواع العنف السائدة، على من تؤثر من الأطفال؟
- ما هي المعرفة والمواقف والممارسات في مجال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي بين المعلمين والموظفين في المدارس؟
- كيف تقوم الكتب المدرسية والمواد الدراسية الأخرى بتصوير أدوار الصبيان والبنات والعلاقات بينهم؟ كيف تصور العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي؟

أشكال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي لمزيد من البحث

- (أ) العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في العمل/في مكان العمل
- (ب) العنف الجنسي والاعتصاب
- (ج) العنف الزوجي
- (د) العنف الاقتصادي (الحرمان من الدخل الشخصي، دخل الأسرة، الخ)
- (هـ) الزواج المبكر (الزواج القسري للفتيات تحت عمر ١٨ سنة)

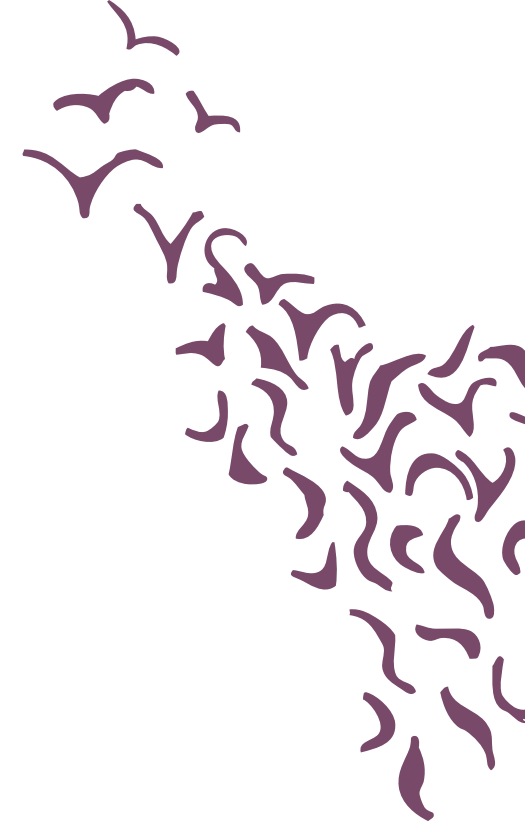
الحواشي



دراسة فئات سكانية لمزيد من البحث

- (أ) الرجال الراشدين (كمعنفين، ضحايا العنف، وكمتصدين للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي)
- (ب) الشباب (خصوصا المراهقين الأكبر سنا بين ١٥ - ١٩ سنة)
- (ج) اللاجئون (الفلسطينيون والعراقيون والسودانيون وكل مجتمعات اللاجئين في لبنان) والمجموعات المهمشة أو المجموعات المعرضة للخطر (العاملون في مجال الجنس، خدم المنازل)
- (د) الزعماء الدينيون وقادة المجتمعات المحلية والمعلمون (الشخصيات الرئيسية في المجتمعات المحلية بمن فيهم الشيوخ والكهنة والمعلمون وغيرهم)
- (هـ) المشرعون وصانعو السياسات

1. Centre for Arab Women Training and Development (2010). *Gender-based violence: definitions and international and national references*. Unpublished.
2. For example: Department of Statistics [Jordan] and Macro International Inc. *Jordan Population and Family Health Survey 2007*. Calverton, MD: Department of Statistics and Macro International Inc; 2008;
El-Zanaty F, Way A. *Egypt Demographic and Health Survey 2005*. Cairo, Egypt: Ministry of Health and Population, National Population Council, El-Zanaty and Associates, and ORC Macro; 2006;
Haj-Yahia MM. The incidence of wife abuse and battering and some sociodemographic correlates as revealed by two national surveys in Palestinian society. *Journal of Family Violence*. 2000;15(4):347-374;
Jansen HAFM, Uner S, Ergocmen BA, et al. *National research on domestic violence against women in Turkey: summary report*. Ankara: ICON-Institut Public Sector GmbH, Hacettepe University Institute of Population Studies, BNB Consulting Ltd Co.;2009.
3. For example, Usta J, Farver JA, Pashayan N. Domestic Violence : The Lebanese Experience *Journal of Public Health*, Vol 121 (3), pp. 208-219.
Maziak, W., & Asfar, T. (2003). Physical abuse in low-income women in Aleppo, Syria. *Health Care for Women International*, 24, 313-326.



4. For example, El-Zanaty F, Way A. *Egypt Demographic and Health Survey 2005*. Cairo, Egypt: Ministry of Health and Population, National Population Council, El-Zanaty and Associates, and ORC Macro; 2006.
Haj-Yahia, M. (1999). Wife abuse and its psychological consequences as revealed by the First Palestinian National survey on violence against women. *Journal of Family Psychology, 13*, 642-662.
UstaJ, Farver JA, Pashayan N. Domestic Violence : the Lebanese experience *Journal of Public Health*, Vol 121 (3), pp. 208-219
Rachana, C., Suraiya, K., Hirsham, A., Abdulaziz, A., & Haj, A. (2002). Prevalence and complications of physical violence during pregnancy. *European Journal of Obstetrics and Gynecology and Reproductive Biology*, 103, 26-29.
5. Freedom House Special Report Lebanon 2010
6. Excerpt 22 of the Ministerial statement: Government is committed to strengthening the role of women in public life including at the level of managerial appointments in leadership positions .
7. UNFPA 2002, AHDR p. 82
8. Save the Children Sweden, www.scsmena.org